اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة العمل الثانية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية: تعزيز الشراكات

فندق كونراد، القاهرة، 26-27 شباط/فبراير 2020

فريق خطة عام 2030

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

المحتويات

المحور (1) الخطط الإنمائية والسياسات المتكاملة وأطر التمويل ومواءمة الأولويات الوطنية

المحور (2) مبادئ خطة عام 2030 – قضايا المساواة بين الجنسين، وعدم إهمال أحد، والبيانات المفصلة

المحور (3) الشراكات المتعددة والمساءلة والملكية الوطنية/المحلية

المحور (4) تعجيل التنفيذ والرصد والتقييم وتحديد الثغرات والتكاليف واستراتيجيات التمويل

- ← التوجهات المستخلصة من التقارير
- ← خلاصة النقاشات في ورشة العمل الأولى
- ← بعض الحلول والتوصيات

المحور (1) الخطط الإنمائية والسياسات المتكاملة وأطر التمويل ومواءمة الأولويات الوطنية

التوجهات المستخلصة من التقارير:

- إنشاء أو تكليف كيان معني بتنفيذ خطة عام 2030 على أعلى المستويات (لجنة وطنية أو مجلس أو وزارة)؛
- إنشاء مجموعات عمل أو لجان قطاعية أو تقنية للمتابعة؛
- وضع خارطة طريق لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية؛
- مواءمة الأهداف الـ 17 أو البعض منها مع الأولويات الوطنية واعتماد مؤشرات للقياس؛

وضع آليات للمتابعة والاستعراض.

المحور (1) الخطط الإنمائية والسياسات المتكاملة وأطر التمويل ومواءمة الأولويات الوطنية

خلاصة النقاشات في ورشة العمل الأولى:

- أهمية تناسق الاستراتيجيات القطاعية فيما بينها ومع الاستراتيجية التنموية العامة للدولة، الأمر الذي يتطلب تنسيقاً على مستوى المؤسسات؛
- تم التعامل مع أهداف التنمية المستدامة من خلال ملاءمتها مع الأولويات الوطنية؛
- السبيل للأخذ بالاعتبار كل أبعاد التنمية المستدامة هو عن طريق إدماجها في الاستراتيجيات الوطنية؛
- ليس هناك موازنات مخصصة للتنمية المستدامة، بل تمويل سنوي لمشاريع تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور (1) الخطط الإنمائية والسياسات المتكاملة وأطر التمويل ومواءمة الأولويات الوطنية

بعض الحلول والتوصيات:

- لا يُنصح بتكرار عملية الاستعراض كل عامين حيث أنه لن يضيف الكثير وقد يأخذ وقتاً على حساب التنفيذ.
- مأسسة العمل بخطة 2030 هي المفتاح الأساسي لنجاح تنفيذها ويستحسن أن تكون الجهة المسؤولة عن الخطة على أعلى مستوى.
- تحتاج تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 إلى وضع أطر وأنظمة وآليات للموازنة.

المحور (2) مبادئ خطة عام 2030 – قضايا المساواة بين الجنسين، وعدم إهمال أحد، والبيانات المفصلة

التوجهات المستخلصة من التقارير:

- معظم التقارير (ومن ثم عملية الاستعراض) لم تعتمد المنظور الحقوقي؛
- غياب منهجيات مبتكرة لضمان عدم إهمال أحد أو إدراج النوع الاجتماعي؛
- كلما كان تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ركناً من أركان الرؤية الوطنية، كلما لحظنا إدراجاً أقوى لهذا البعد؛
- شبة غياب الحديث عن البيانات المصنفة/المفصلة؛
- تركيز محدود جداً على التنمية في المناطق المهمشة (التركيز على المركز) وفي حالات قليلة تم تخصيص موارد لضمان تنفيذ مشاريع تستهدف الأكثر ضعفاً.

المحور (2) مبادئ خطة عام 2030 – قضايا المساواة بين الجنسين، وعدم إهمال أحد، والبيانات المفصلة

خلاصة النقاشات في ورشة العمل الأولى:

- هناك حاجة لتوجيه المشاريع للفئات الأكثر هشاشة وفقراً، واتباع نهج مباشر في تعميم موازنات البرامج والأداء مما يساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- هناك صعوبة في العمل التنموي خاصة التنمية الشاملة للجميع دون تمييز أو تهميش، علماً أنه لا مانع من التمييز الإيجابي عبر معايير موضوعية وشفافة؛
- هناك أهمية لمشاركة الهيئات الحقوقية في الاستعراض لضمان الالتزام بالمبادئ ورصد الخلل؛

المحور (2) مبادئ خطة عام 2030 – قضايا المساواة بين الجنسين، وعدم إهمال أحد، والبيانات المفصلة

خلاصة النقاشات في ورشة العمل الأولى (تابع):

- يجدر إعطاء الاستعراض وقته حتى يكون شاملاً، ويكون عملاً مستمراً ويومياً ليتم إشراك الجميع بما في ذلك البرلمان والمجتمع المدني ولجان المرأة؛
- أهمية أن يلقي التقرير الضوء على العدالة والإنصاف والحقوق؛
- أهمية وجود بيانات موثوق بها من حيث الجودة والتصنيف.

المحور (2) مبادئ خطة عام 2030 – قضايا المساواة بين الجنسين، وعدم إهمال أحد، والبيانات المفصلة

الحلول:

يمكن الوفاء بمبدأ عدم إهمال أحد في عملية الاستعراض من خلال أدوات وآليات يمكن أن تساعد في تحديد وقياس الفئات التي يمكن تعريفها كفئات مهملة؛

يتطلب الاستعراض دمج منظور المساواة بين الجنسين على مستويين:

(1) من خلال المسار الذي يرافق عملية الإعداد؛

(2) من خلال المضمون التحليلي في مواضيع الاستعراض.

المحور (3) الشراكات المتعددة والمساءلة والملكية الوطنية/المحلية

التوجهات المستخلصة من التقارير:

- العديد من الخطوات لإشراك أصحاب المصلحة (ورش عمل وطنية، حملات للتوعية مخصصة لفئات معينة مثل الشباب والهيئات النسائية)؛
- غالباً ما تنظم هذه اللقاءات بعد صياغة التقرير؛
- غياب استراتيجيات لإشراك أصحاب المصلحة بشكل منهجي؛
- غياب آليات لجمع المعرفة والبيانات والمعلومات من منظور أصحاب المصلحة غير الحكوميين بشكل دوري (لدعم التنفيذ وليس فقط لإعداد التقرير الطوعي).

المحور (3) الشراكات المتعددة والمساءلة والملكية الوطنية/المحلية

خلاصة النقاشات في ورشة العمل الأولى :

- الاجماع على دور محوري يلعبه الشركاء من مجتمع مدني وبرلمانات ومؤسسات أكاديمية وحكومات محلية ونقابات؛

- هناك أمثلة عن وزارات معنية بالمجتمع المدني تدل على آلية مؤسسية لإدماج المجتمع المدني؛

- تفاوتت نسب المشاركة بين أصحاب المصلحة فبينما كان دور البرلمان رقابياً كانت مشاركة القطاع الخاص في معظم الحالات محدودة؛

- اعتبار التقرير الأول بمثابة مرجع ونقطة انطلاق التنفيذ ومن المفيد تعميم التقرير الأول ونشره على مستوى البلد.

المحور (3) الشراكات المتعددة والمساءلة والملكية الوطنية/المحلية

خلاصة النقاشات (تتمة):

- بالمبدأ، الاستعراض هو فرصة لبناء الشراكة. ولكن هناك إشكالية في التنفيذ أي في إشراك هذه الجهات نظراً لتضارب المصالح. فالحكومة هي التي تقوم بالاستعراض الوطني وأما الآخرون فيطلب عادةً رأيهم بعد صياغة المسودة الأولى للتقرير. وبعض أسباب ضعف اشراك المجتمع المدني هو عدم الكفاءة المطلوبة واللون السياسي لبعض منظماته إضافة إلى البعد الجغرافي في بعض الحالات؛

- للآليات الإقليمية والعالمية دور توعوي ويمكن أن تقدم دعماً فنياً للدول وتعزز دور المجتمع المدني كشريك فاعل في التنمية؛

- أهمية تعريف المؤسسات بأهداف التنمية المستدامة والحرص على إدماجها في الخطط الوطنية وإنشاء لجنة وطنية على مستوى الوزارات للإشراف على تنفيذ خطة 2030 (عادة ما تكون تحت رئاسة الحكومة).

المحور (3) الشراكات المتعددة والمساءلة والملكية الوطنية/المحلية

الحلول:

- ضرورة إشراك كل أصحاب المصلحة لضمان الملكية الوطنية الشاملة لمخرجات عملية الاستعراض الوطني الطوعي.
- أهمية إشراك البرلمان قبل وخلال وبعد الاستعراض.

المحور (4) تعجيل التنفيذ والرصد والتقييم وتحديد الثغرات والتكاليف واستراتيجيات التمويل

التوجهات المستخلصة من التقارير:

- التركيز على الجانب الكمي في تقييم التقدم (منصات إحصائية Dashboards)؛
- التركيز على الإنجازات بدون منهجية واضحة لقياس النتائج وتقييم أثر السياسات؛
- تحليل الواقع التنموي والتحديات، مع غياب فقرات تعلل المشاكل وتعالج الأسباب؛
- هناك إشارة واضحة في معظم التقارير إلى الثغرات القدراتية (خاصة لجمع البيانات)؛
- وسائل التنفيذ: التركيز على صعوبة التمويل وشح البيانات.
- ما بعد التقرير: قليلة هي التقارير التي حددت خطوات واضحة أو خطة عمل لفترة ما بعد عرض التقرير (الإشارة بشكل عام إلى ضرورة تعزيز الوعي بخطة عام 2030 وتعزيز النظم الإحصائية وجودة البيانات).

المحور (4) تعجيل التنفيذ والرصد والتقييم وتحديد الثغرات والتكاليف واستراتيجيات التمويل

خلاصة النقاشات في ورشة العمل الأولى :

- هناك أهمية لاعتبار توصيات وتوجهات تقرير الاستعراض نقطة بداية للتخطيط للمرحلة التالية ووضع خارطة طريق لتنفيذ التوصيات وإعادة النظر في المؤسسات والشراكات.
- الحاجة للتركيز على التحديات التي تواجه تحقيق بعض الأهداف، وزيادة التثقيف والتوعية حول خطة 2030.
- التقرير هو آلية أساسية لعملية الرصد والتقييم ولكن ليست الوحيدة.
- أهمية أن تكون البيانات مصنفة وذات جودة عالية ليتم بناء السياسات عليها.
- أهمية الآليات الإقليمية والعالمية في رفع الوعي وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني بما في ذلك المنتديات الإقليمية.

المحور (4) تعجيل التنفيذ والرصد والتقييم وتحديد الثغرات والتكاليف واستراتيجيات التمويل

الحلول:

- الاستعراضات الوطنية الطوعية هي مرآة تعكس التزام الدول بخطة 2030، وأداة هامة تساعد في تنفيذها. ينصح أن تقوم الدول بتقييم ذاتي بعد تقديم الاستعراض الأول واستخلاص الدروس من التجربة الأولى واستشراف الآراء حولها.
- من المهم أن تسعى الدول لبناء قدراتها الوطنية الإحصائية على مستوى الأفراد وكذلك المؤسسات، والعمل على تحسين نوعية وجودة البيانات وإجراء مسوحات بشكل دوري، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحكومة ومراكز الإحصاء، وإنشاء وتقوية قواعد البيانات المركزية، وتطوير ودعم مصادر حديثة ومبتكرة للبيانات.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA